



إدارة الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية في زمن العولمة Managing global economic and financial crises in the era of globalization

سميرة حسيبة^{1*} ، وداد بوحلاسة²

¹ جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة. الجزائر، semirahassiba@hotmail.fr

² جامعة الجزائر 3. الجزائر، ouidedbouhalassa@yahoo.com

تاريخ النشر: 2021/06/30

تاريخ القبول: 2021/05/09

تاريخ الاستلام: 2021/03/30

Abstract

The economic policies adopted in the context of globalization, based on deregulation and the liberalization of the transfer of funds, have strengthened the interdependence of the world's economies and made the financial crisis, wherever a global crisis occurs. Perhaps the most serious global financial crisis is the US subprime crisis, which has necessitated coordination and international cooperation to manage global financial and economic crises through G20-led global financial governance, as well as the development of the global

الملخص:

إن السياسات الاقتصادية المعتمدة في إطار العولمة المبنية على إلغاء التنظيم بتحرير القيود والسماح بانتقال الأموال زادت من ترابط اقتصاديات العالم وجعلت الأزمة المالية مهما كان مكان حدوثها أزمة عالمية، ولعل أخطر أزمة مالية عالمية هي الأزمة التي انطلقت من أزمة الرهن العقاري الأمريكية، والتي أسفرت على ضرورة التنسيق والتعاون الدولي من أجل إدارة الأزمات المالية والاقتصادية العالمية من خلال حوكمة مالية عالمية بقيادة مجموعة العشرين، وتطوير دور البنوك المركزية في إدارة الأزمات المالية. **الكلمات المفتاحية:** أزمة الاقتصادية، عولمة، حوكمة عالمية.

financial crisis. role of the central bank in the management of financial crises.

Key words: economic crisis, globalization, global governance

المقدمة:

تعتبر الأزمة المالية عن وقوع خلل مفاجئ في سلوك المنظومة المالية يؤدي إلى اضطرابات في التوازنات الاقتصادية وانهايارات في المؤسسات المالية، يستدعي تدخل السلطات لاتخاذ الإجراءات اللازمة. والأزمة صفة ملازمة للنظام الرأسمالي، فقد عرف تاريخ الاقتصاد الرأسمالي عدد كبير من الأزمات متفاوتة الخطورة، أشهرها أزمة الكساد العظيم في ثلاثينيات القرن الماضي، وينظر إليها على أنها الأزمة التي غيرت الاقتصاد العالمي حيث انهارت الرأسمالية وأنقذت على يد الرئيس الأمريكي آنذاك "روزفلت" من خلال برنامجه "الصفقة الجديدة"، الذي يقوم أساسا على أهمية تنظيم وتشديد الرقابة الحكومية على القطاع المالي. لكن السياسات الاقتصادية المعتمدة في إطار العولمة المبنية على إلغاء التنظيم بتحرير القيود والسماح بانتقال الأموال زادت من ترابط اقتصاديات العالم وجعلت الأزمة المالية مهما كان مكان حدوثها أزمة عالمية.

منذ تسعينيات القرن الماضي شهد العالم عدة أزمات مالية، أشدها أزمة الرهن العقاري أو ما يعرف بالأزمة المالية العالمية 2008 التي أعادت إلى الأذهان أزمة الكساد العظيم من حيث حدوثها، فقد اندلعت في صورة انخيارات متتالية لعدة مؤسسات مالية كبرى من بنوك وشركات تأمين، شركات التمويل العقاري وصناديق الاستثمار وانخفاضات حادة متوالية لمؤشرات البورصات، امتد أثرها إلى جميع أنحاء العالم وإلى جوانب الاقتصاد الحقيقي في صورة ركود، فكانت تداعياتها خطيرة على الاقتصاد العالمي وأصبحت بذلك فكرة إصلاح النظام المالي السائد مطروحة بشدة في أجندة زعماء العالم، وفرصة للدعوة إلى البحث عن بدائل اقتصادية تحل محل النظام الرأسمالي، بهدف اجتناب أزمات مالية مستقبلية، قد تكون آثارها أكثر حدة. كما تم اعتماد تدابير جديدة في إدارتها تتفق مع تلك التي اتخذت في أزمة الكساد العظيم في بعض الجوانب، وتدابير أخرى تتلاءم والمتغيرات المالية والاقتصادية في إطار العولمة المالية والاقتصادية.

ومن خلال ما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية: كيف تمت إدارة الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية

في زمن العولمة؟ وما هي آفاق إدارتها مستقبلا؟

وستتم الإجابة عليها من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: ماهية الازمات الاقتصادية والمالية.

المحور الثاني: العولمة الاقتصادية والمالية والازمات.

المحور الثالث: حوكمة مالية عالمية لإدارة الازمات المالية العالمية مستقبلا.

أولاً: ماهية الأزمة الاقتصادية والمالية

إن لفظ الأزمة ليس حصراً على علم الاقتصاد أو المالية، فالأزمة كلفظ شائع الاستعمال بين مختلف العلوم والظواهر تجسيد لحالة غير طبيعية أو فترة حرجة أو موقف عصيب يؤدي إلى نتائج سلبية، وانطلاقاً من تعريف الأزمة سنحاول معرفة معنى الأزمة الاقتصادية والأزمة المالية.

تعريف الأزمة:

للفظ الأزمة عدة معاني نذكر منها: أنها فترة حرجة أو حالة غير مستقرة، تنتظر حدوث تغيير حاسم، هجمة مبرمجة من الأمل، كرب أو خلل وظيفي، نقطة تحول، لحظة حاسمة، موقف يشكل تهديداً أساسياً لقيم صانع القرار ويتطلب اتخاذ قرار في فترة وجيزة للغاية، خلل يؤثر تأثيراً مادياً على النظام كله كما يهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها النظام كله، فترة انتقالية ونقطة تحول في مسار الفرد أو الجماعة أو المنتظمة... وغيرها من المعاني¹.

الازمات في الاقتصاد:

تكاد تكون الازمات صفة ملازمة للاقتصاد الرأسمالي، فقد أشارت أغلب المدارس الفكرية التي ظهرت في العالم الرأسمالي إلى حقيقة أساس، ألا وهي أن النظام الرأسمالي مجبول على الازمات الدورية التي تتناوب بين مدة وأخرى وهي تتمحور حول ميل معدل الربح في المدى الطويل إلى الانخفاض باستمرار.² قام النظام الرأسمالي منذ عهد آدم سميث* على فكرة أن النظام الاقتصادي يعتمد على التخفيف من حضور الجسد الحكومي في الحياة العامة، وعلى أن يكون بالحد الأدنى، فلا تتدخل الحكومة "الرأسمالية" في آلية السوق بل

¹- نعيم إبراهيم الظاهر، إدارة الازمات، علم الكتاب الحديث، الأردن، ط1، 2009، ص4.

²- جواد كاظم البكري، نفس المرجع السابق، ص20.

*- آدم سميث (1723-1790) فيلسوف وباحث اقتصادي اسكتلندي اشتهر بكونه من منظري علم الاقتصاد الجديد في القرن الثامن عشر، ويبقى كتابه الشهير "ثروة الأمم" واحداً من أسس الليبرالية الاقتصادية المعاصرة، عمل أستاذ لمادة الفلسفة الأخلاقية بجامعة "جلاسيجو" باسكتلندا، وقد أطلق على مرحلة آدم سميث "مرحلة الرأسمالية المتفائلة".

تترك للعرض والطلب أن يتولى تحديد السعر، وتعطى المستهلك والمنتهج حرية التصرف في إطار القانون. ولم تقف الأزمات عند الثلاثينات بل أصبح النظام الرأسمالي يتعايش مع مرض الدورات الاقتصادية كما يتعايش المريض مع مرض عضال ومزمن بالأدوية والعلاج الطويل الأمد¹.

يستعمل الاقتصاديون الغربيون اصطلاح الدورة الاقتصادية Economic Cycle بدلا من مصطلح الأزمة crise، والفرق بين الاصطلاحين أن الأزمة تدل على الاختلال أو الاضطراب في مرحلة زمنية مكانية معينة، في حين تدل الدورة Cycle على انتظام حصولها بصورة متعاقبة ضمن الظواهر الطبيعية لها.² وتعرف الأزمات الاقتصادية بأنها اضطراب فجائي يطرأ على التوازن في أحد الأنشطة الاقتصادية أو في مجال النشاط الاقتصادي في بلد ما أو عدة بلدان، وتطلق بصورة عامة على الخلل الناشئ من اختلال التوازن بين العرض والطلب (الإنتاج والاستهلاك)³. كما تختلف الأزمة من حيث طبيعة الاقتصاد الذي تسري فيه، باختلاف ما إذا كان اقتصادا متقدما ناضجا أو اقتصادا ناميا جامدا. يعني ذلك باختصار أن مفهوم الأزمة الاقتصادية يتشعب بحيث يصعب حصره ضمن تعريف محدد جامع لاختلاف أنواع الأزمات الاقتصادية حسب طبيعة الاقتصاد الذي تسري فيه، خصائصه، مرحلة تقدمه، النظام الاقتصادي.. الخ، وبالرجوع إلى المفهوم العام للأزمة يكون علم الاقتصاد من أكثر العلوم اقترابا من مفهوم الأزمة، ذلك أن علم الاقتصاد يعرف في الأساس بدلالة مفهوم الأزمة، كونها تعني الشد من أطراف متعاكسة، فعلم الاقتصاد يدور حول المشكلة الاقتصادية (تزايد الحاجات ومحدودية الموارد)، وهي المسألة (أو الأزمة الطبيعية) التي يهتم علم الاقتصاد بمختلف فروعها أن يجد سبل التعامل معها. هنا يتمثل الشد المتعاكس بين قوتين أو محورين هما⁴:

- وجود احتياجات بشرية متزايدة ومتنوعة ومضطردة في التزايد والتنوع.
- محدودية الموارد المتاحة قياسا بالحاجات غير المحدودة أي اتصاف هذه الموارد بالندرة النسبية.

¹ -أسامة قاضي، صاموئيل عبود، الأزمة الرأسمالية المعاصرة، دار الفكر، سوريا، 2012، ص 17.

² -عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، الدر الجامعية، مصر، 2009، ص 291.

³ -نفس المرجع السابق.

⁴ -سعد ساهي عباس، سلمان عبد الله سلمان، الأزمة المالية العالمية (المفهوم، الأسباب والآثار) من وجهة نظر المدارس الاقتصادية

المختلفة أزمة 2007-2008 اغودجا، مجلة السياسة الدولية، جامعة المستنصرية، العدد 2، 2012، العراق، ص 109-144.

يمكن القول أن الخاصية المميزة في مجال دراسة الأزمات الاقتصادية هي الاختلاف الجذري بين المدارس الاقتصادية في تفسير أسباب الأزمة وتحديد الحقل أو الطور الذي تندلع فيه عملية إعادة الإنتاج الرأسمالية. وهنا يمكن تمييز اتجاهين أساسيين هما¹:

- الاتجاه الأول: يعتبر الأزمات تعيق النشاطات الطبيعية في الاقتصاد وبذلك فإنها بمثابة خلل بنيوي وقد كان أغلب الاقتصاديين النيوكلاسيك يؤمنون بهذا الاتجاه.
- الاتجاه الثاني: ينطلق هذا الاتجاه في تفسيره الأزمة من فكرة أن النظام الاقتصادي يبدأ في الحركة والنمو ولكن بصورة تقلبات دورية أرجعت أسبابها إلى عاملين:
 - ✓ الأول: ظهور ابتكارات حديثة في مختلف مجالات الإنتاج.
 - ✓ الثاني: نشاط حركة الائتمان لتمويل هذه الابتكارات، وبذلك فإن حدوث الأزمات الاقتصادية في النظام الرأسمالي هو بمثابة النشاط الطبيعي.

ثانياً: طبيعة الأزمات الاقتصادية ودوريتها:

للأزمات الاقتصادية طبيعة خاصة فهي مرتبطة بالدورة الاقتصادية، فمنذ سبعينات القرن العشرين شهد العالم اندلاع عدد من الأزمات الهيكلية على نطاق عالمي، منها أزمات النظام النقدي الدولي، الطاقة، المواد الخام، الدين الخارجي، الغذاء، والبيئة. وقد تفاعلت هذه الأزمات الهيكلية مع أزمة الإنتاج وتزايدت تعقيداً، ومن أبرز هذه الأزمات الهيكلية بشكل خاص: البطالة الهيكلية، العجز الهيكلية في الموازنات العامة والركود التضخمي. لكي نفهم الأزمة الممتدة منذ السبعينات لا بد أن نضع في اعتبارنا التغيرات الهيكلية الجارية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، ذلك أن هناك تشابك واضح بين الأزمات الدورية والأزمات الهيكلية، ومن ثم تشابكت الظواهر ذات الطابع الدوري مع الأزمات الهيكلية طويلة الأمد في الفروع الأساسية للاقتصاد الرأسمالي².

عرفت الدورة الاقتصادية بأنها: تقلبات متراكمة في الناتج الكلي تستمر لعدة سنوات، رغم أنها متكررة فإن فترة استمرارها وشدتها تتفاوت بين مرة وأخرى، ويكون تأثيرها واسعاً على عدد كبير من الأعمال التجارية، والدورة هي مرحلة من الزمن تبدأ مع بداية أزمة وتنتهي مع بداية أزمة أخرى، مروراً بأربع مراحل أساسية

¹ - جواد كاظم البكري، نفس المرجع، ص 20.

² - سامح سعيد عبود، في جذور الأزمة الاقتصادية العالمية، مركز المحروسة للنشر والخدمات والمعلومات، مصر، ط 1، 2010، ص 107.

هي: أزمة فانتعاش وهوض فركود تعقبه أزمة أخرى، ومثال ذلك أن انتعاشا يبدأ في النشاط الاقتصادي يتطور إلى رخاء كامل، وبالتدريج يتحول الرخاء إلى أزمة، ثم تندمج الأزمة في كساد، ويزداد الكساد حدة لفترة ما ولكنه يخلق في النهاية انتعاشا في النشاط من جديد وهو انتعاش يصبح بداية دورة أخرى.¹

هناك ثلاثة أنواع من الأزمات الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد الرأسمالي، يمكن بيانها على النحو التالي: **الأزمة الدورية (أزمة فيض الإنتاج):** التي تدعى أحيانا "الأزمة العامة"، تصيب عمليات إعادة الإنتاج، وتشمل الإنتاج والتداول والاستهلاك والتراكم، باعتبارها الجوانب الرئيسية فيه. وهذا هو السبب الذي يجعل تأثيرات هذه الأزمة أكثر اتساعا وشمولا وعمقا إذا ما قورنت بغيرها من الأزمات، ففي هذه الأزمات تبرز كل الاختلالات في التوازن والعلاقات المتناقضة في الدولة والاقتصاد الرأسمالي.²

الأزمة الوسيطة: هي أزمة أقل اتساعا وشمولا من الأزمة الدورية، ومع ذلك فهي تشمل الكثير من جوانب ومجالات الاقتصاد، وتحدث هذه الأزمات نتيجة اختلالات وتناقضات جزئية في عملية تكرار الإنتاج الرأسمالي، وهذه الأزمة لا تحمل طابعا عالميا، كما هو الحال بالنسبة للأزمة الدورية³، حيث يمكن أن تنقل إلى خارج الدولة التي اندلعت فيها الأزمة متفرقة ومنعزلة.

الأزمة الهيكلية: هي الأزمة التي تشمل في العادة مجالات معينة أو قطاعات كبيرة من الاقتصاد العالمي: مثل أزمة الطاقة، أزمة المواد الخام، أزمة الغذاء وغيرها. هذه الأزمة لا تمس جميع جوانب الاقتصاد، لذلك فهي لا تصبح أزمة دورية حتى ولو استمرت مدة طويلة.⁴

يعتقد أغلب الاقتصاديين بضرورة التفريق بين الأزمات الدورية والوسيطة والهيكلية، مستنديين في ذلك إلى عدد من المعايير، أهمها حتمية ظهورها في سياق الدورة الاقتصادية أو عدم حتمية ذلك، وكذلك عمق الأزمة وأثرها في الأطر الوطنية، ثم شمولها أو عدم شمولها كل قطاعات الاقتصاد الوطني، فكل أنواع الأزمات

¹ - عمر يوسف عبد الله عباينة، الأزمة المالية المعاصرة-تقدير اقتصادي إسلامي-، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2011، ص 28.

² - سامح سعيد عبود، نفس المرجع السابق، ص 107.

³ - محمد سعيد محمد الرملاوي، الأزمة الاقتصادية العالمية إنذار للرأسمالية ودعوة للشريعة الإسلامية، دار الفكر الجامعي، مصر، ط 1، 2011، ص 30.

⁴ - نفس المرجع.

تعكس تناقضات واختلال توازن في عملية تكرار الإنتاج الرأسمالي ولكن بأشكال مختلفة ولها آثارها المختلفة في الاقتصاد العالمي.¹

تعريف الأزمة المالية: يتفق العديد من الباحثين أنه لا يوجد تعريف أو مفهوم محدد للأزمة المالية، فالأزمات المالية تشترك في عدة عناصر رغم أنها تأتي في أشكال مختلفة، فهي كثيرا ما ترتبط بوحدة أو أكثر من المظاهر التالية²:

- تغيرات جوهرية في حجم الائتمان وأسعار الأصول؛

- اضطرابات شديدة في الوساطة المالية؛

- اضطرابات في المعروض من التمويل الخارجي لمختلف الجهات الفاعلة في الاقتصاد؛

- مشاكل أو عجز في الميزانيات العامة للشركات، الأسر ووسطاء المالية لتمتد إلى مشاكل في الدعم

الحكومي (في شكل دعم للسيولة وإعادة الرسمة). وعلى هذا النحو فالأزمات المالية هي أحداث متعددة

الأبعاد ومن الصعب تفسيرها بالاعتماد على مؤشر واحد.

كما تعرف بأنها " تدهور أو انخفاض مفاجئ في طلب المستثمر على الأصول المالية التي تلعب دورا هاما في الاقتصاد القومي. والانخفاض الناتج عن ذلك في سعر الأصل يقلل من النشاط الاقتصادي الكلي مباشرة من خلال تأثيره على قرارات المستهلكين الأفراد والشركات. وبشكل غير مباشر من خلال تأثيراته على أسعار باقي الأصول الأخرى والموازنات المالية للوسطاء الماليين مثل البنوك".³ تعرف أيضا بأنها " وقوع خلل خطير ومفاجئ نسبيا يضرب السلوك المعتاد للمنظومة المالية ويتضمن أخطاءا وتهديدات مباشرة وكبيرة للدولة والمنظمات والأفراد وجميع أصحاب المصالح. وتؤدي الأزمة المالية إلى اضطرابات حادة في التوازنات الاقتصادية، قد يعقبها انهيارات حادة لمؤسسات مالية ومؤسسات أخرى، تنتشر بسرعة عبر قنوات عديدة لتمتد إلى قطاعات أخرى وتتحول إلى أزمة اقتصادية. ويتطلب هذا الخلل تدخلات سريعة وفاعلة من جميع الأطراف الفاعلة ذات العلاقة".⁴

¹ -أنور محمد النقيب، الإطار الفكري للأزمات الاقتصادية، مجلة شؤون اجتماعية، الإمارات العربية، 2010، العدد 107، ص 13.

² -Stijn Claessens and M.ayhan kose, Financial crises, explanations, types and implications, international monetary fund, 2013. p4-5.

³ -عبد الحكيم مصطفى الشراوي، العولمة المالية وإمكانية التحكم، دار الفكر الجامعي، مصر، 2003، ص 32.

⁴ -عمر خضيرات، عبد السلام نجادات، الأزمة المالية العالمية (الآثار والمسببات)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة الثامنة، العدد 27، 2010.

أنواع الأزمات المالية: بسبب اختلاف مفاهيم الأزمة المالية وتعدد مؤشرات تفسيرها، فهي تظهر في أنواع عديدة نذكر منها:

أزمة العملة وأسعار الصرف: تحدث نتيجة للتغيير المفاجئ في أسعار الصرف بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة. أو تحدث عندما تؤدي إحدى هجمات المضاربة على عملة ما إلى التخفيض من قيمتها، أو إلى هبوط حاد فيها، أو ترغم البنك المركزي على الدفاع عن العملة، ببيع مقادير ضخمة من احتياطياته أو حتى رفع سعر الفائدة بنسبة كبيرة¹.

الأزمة المصرفية: يتم الحديث عن هذا النوع من الأزمات حين يكون حجم الأصول غير الكفؤة الموجودة لدى المصرف كبيراً، أو عندما تتفق المعلومات الصادرة من مختلف الجهات (الإعلام، دراسات وأراء الخبراء) على أن هناك مؤشرات دعر (تجميد ودائع، غلق بنوك، ضمان ودائع، وجود مخططات إنقاذ حكومية للبنوك...) ²

أزمة أسواق المال: تحدث العديد من الأزمات في أسواق المال نتيجة ما يعرف اقتصادياً بظاهرة الفقاعة. حيث تتكون الفقاعة عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة على نحو ارتفاع غير مبرر. وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل، في هذه الحالة يصبح انهيار أسعار الأصل مسألة وقت عندما يكون هناك اتجاهها قويا لبيع ذلك الأصل فيبدأ سعره في الهبوط، ثم تبدأ حالات الدعر في الظهور فتنهار الأسعار ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأسهم الأخرى سواء في نفس القطاع أو القطاعات الأخرى.³

أزمة الديون: تحدث هذه الأزمات في حالتين: حالة ما إذا توقف المقترضون عن سداد القروض التي عليهم للبنوك، وحالة اعتقاد البنوك أن التوقف عن السداد من الأمور الممكنة الحدوث، وفي هذه الحالة تمتنع البنوك عن تقديم قروض جديدة وتقوم بتصفية للقروض القائمة⁴. وقد ترتبط أزمة الديون بدين تجاري (خاص) أو بدين سيادي (عام)، وتؤدي المخاطر المتوقعة بأن يتوقف القطاع العام عن سداد التزاماته إلى تراجع حاد في تدفقات رأس المال الخاص وإلى أزمة في الصرف الأجنبي.

¹ - أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 121.

² - Robert Boyer, Mario Dehove et Dominique Plihon, crises financières, conseil d'analyse économique, la documentations françaises, Paris, 2004, p15

³ - عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، مرجع سابق، ص 190-191.

⁴ - محمد سعيد الرملاوي، مرجع سابق، ص 26.

الأزمة التوأم: انتشر هذا النوع من الأزمات بعد الحرب العالمية الثانية، وهي أزمات تجمع بين مضاربة حادة على العملة الوطنية وموجة من حالات الإفلاس والضعف في البنوك، مصحوبة بخدر وعدم ثقة حول استقرار أسعار الصرف (وبالتالي نظام الصرف)، وانعدام الثقة حول سيولة وملاءة الوسطاء الماليين. والتي لها تأثير متبادل ورجعي الواحدة تلو الأخرى، وهذا النوع من الأزمات لم يسجل الكثير منها خلال فترة بريتون وودز، لكنها كانت الشكل السائد للأزمات خلال الفترة (77-1997)، فقد عرفت كل من اندونيسيا، تايلاند، ماليزيا والفيليبين أزمات توأم¹.

مفهوم العولمة الاقتصادية والعولمة المالية:

يشير مصطلح العولمة Globalization إلى عملية تعميق مبدأ الاعتماد المتبادل بين الفاعلين في الاقتصاد العالمي، بحيث تزيد نسبة المشاركة في التبادل الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية، لهؤلاء من حيث المستوى والحجم في مجالات متعددة أهمها السلع والخدمات وعناصر الإنتاج، بحيث تنمو عملية التبادل التجاري الدولي لتشكّل نسبة هامة من النشاط الاقتصادي الكلي وتكون أشكالا جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية في الاقتصاد العالمي، يتعاضد دورها بالمقارنة مع النشاط الاقتصادي على الصعيد المحلي². كما يرى البعض أن العولمة هي نتاج لمجموعة من الأسباب والعوامل وكذلك بلورة لمجموعة من الخصائص الهامة التي يتسم بها النظام الاقتصادي العالمي الجديد والتي تتلخص فيما يلي:³ انهيار نظام بريتون وودز (1971-1973)؛ عولمة النشاط الإنتاجي؛ عولمة النشاط المالي واندماج أسواق المال؛ تغير مراكز القوى العالمية؛ تغير هيكل الاقتصاد العالمي وسياسات التنمية.

كما تبرز العولمة كخطوات متلاحقة في نمو القوى المنتجة من خلال عملياتها الثلاث⁴: نمو وتعميق الاعتماد المتبادل بين الاقتصاديات الوطنية؛ وحدة الأسواق المالية؛ تعميق المبادلات التجارية في إطار نزعت عنه القواعد الحمائية.

وقد ظهرت العولمة المالية في عقد التسعينات، حيث ازدادت تحركات رؤوس الأموال الدولية بمعدلات فاقت نمو التجارة العالمية، تعرف بأنها: "الانخفاض في تكاليف المعاملات المالية الدولية، والزيادة في تدفقات رؤوس

¹-Robert Boyer et autres, crises financières, op cit, p26.

²-عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدر الجامعية، مصر، 2005، ص 17.

³- عبد المطلب عبد الحميد، نفس المرجع السابق، ص 18

⁴- عبد الأمير السعد، العولمة مقارنة اقتصادية، العولمة و النظام الدولي الجديد، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2004،

الأموال بين الدول ومن دون قيود تذكر¹ والعولمة المالية هي نوع أو جزء من العولمة الاقتصادية تخص الجانب المالي والمصرفي، وتعني باختصار تحرير الأسواق المالية والنقدية العالمية من كافة القيود والحواجز، والسماح لحركات رؤوس الأموال بالتدفق عبر دول العالم فتجعل الأسواق المالية المحلية والعالمية مترابطة ومتكاملة وليبدو العالم بأسره كأنه سوق واحدة. فالיום النظام المالي العالمي أصبح سوقا ضخما للمال، يتميز بوحدين أساسيتين: وحدة مكانية حيث ترتبط جميع الأماكن المالية بشبكات اتصالية متطورة، ووحدة زمانية، حيث أن عمليات النظام المالي العالمي تتم بصورة متواصلة 24 ساعة على 24 ساعة خاصة في الشرق الأوسط وأوروبا وأمريكا الشمالية، وتتميز هذه العمليات بالتجانس في مختلف الأسواق. بعبارة أخرى تشير العولمة إلى عمليات التوحيد والتكامل، عالمية النطاق لكل من أسواق رأس المال وأسواق النقد، أي التوحيد والتكامل بين الأسواق المالية عالميا، وذلك من خلال المبادلات وعمليات الموازنة المصاحبة لها بسبب فروق الأسعار العالمية. هذا وقد أدت عمليات العولمة إلى إمكانية قيام المصارف والمؤسسات المالية الأخرى بإدارة محافظ استثمارات عالمية. كذلك فإن سلسلة كاملة وشاملة من المنتجات والأساليب الجديدة أصبحت متاحة الآن، بحيث يستطيع اللاعبون الرئيسيون في السوق (المؤسسات المالية الدولية) القيام بأنشطتهم في الأسواق المالية المختلفة في كافة أنحاء العالم في نفس الوقت أي بصورة متزامنة.²

الأزمات الاقتصادية والمالية في زمن العولمة: أبرز الأزمات المالية والاقتصادية التي تزامنت والعولمة:

1- أزمة الأسواق الناشئة: يقصد بالأسواق الناشئة الأسواق المالية التي يمر اقتصادها في مرحلة تحول باتجاه اقتصاد السوق، والطريقة الأفضل لتحديد سوق ناشئ تستوجب الرجوع إلى عدد من الخصائص النوعية، فصفة الناشئ إذا ما أطلقت على الاقتصاد فإنها تعني مرحلة الانطلاق، حيث توجد إمكانية نمو هامة، وهناك من يعرفها بأنها تلك الأسواق التي توجد خارج الدول الأكثر تقدما، وتنتمي إلى دول نامية في مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق، وأهم ما تتميز به هذه الأسواق هو الزيادة الكبيرة في القيمة السوقية للأسهم

¹-حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص42.

²-ماجده أحمد شلبي، مستقبل الصناعة المصرفية الإسلامية في ظل التحديات الدولية، المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر حول المؤسسات المالية الإسلامية، كلية الشريعة و القانون، جامعة الامارات العربية المتحدة، 2005، ص 1865-1866.

بالإضافة إلى تزايد حجم الإصدارات الجديدة.¹ وأهم الأزمات التي عصفت بها هي الأزمة المالية المكسيكية (1994)، وأزمة النمر الأسيوية (1997).

وقد بينت هذه الأزمات:

فشل صندوق النقد الدولي في إدارة الأزمة: بينت الأزمة الأسيوية تأثير اقتصاديات الدول التي لجأت إلى صندوق النقد الدولي بصورة سلبية، ماعدا ماليزيا التي تعافى اقتصادها بسرعة أكبر بسبب انتهاجها سياسات عكسية لسياسات الصندوق، ويتمثل البرنامج-النمطي- الذي يفرضه الصندوق على الدول للاستفادة بموارده فيما يلي²:

- تحرير الأسعار من أي تدخل حكومي وإلغاء الدعم على السلع الضرورية.

- إغلاق سوق العمل على من به أثناء نشوء الأزمة، بل وإمكانية الاستغناء عن الكثير منهم، بدعوى مكافحة البطالة المقنعة، وضغط الإنفاق الحكومي.

- تحرير سعر الصرف أثناء الأزمة، للسماح بانخفاض قيمة العملة الوطنية في مقابلة العملات الأجنبية، فيشمر ذلك في جانب قطاع الصادرات التي تتناقص أثمانها مقومة بالعملات الأجنبية، فيزيد الطلب الخارجي عليها. وفي نفس الوقت ترتفع تكلفة الواردات مقومة بالعملات المحلية، فينكمش الطلب المحلي عليها، مما يساعد الجهاز الإنتاجي على النشاط، فيتحقق دخل صافي من العملات الأجنبية يساعد على ضبط الميزان التجاري؛

- السعي في اتجاه حوصصة النشاط الاقتصادي، إغلاق المؤسسات الاقتصادية المتعسرة، منها البنوك والمؤسسات المالية الصغيرة التي تكون قد تعثرت أثناء الأزمة؛

- فرض سياسة ائتمانية انكماشية على البنوك التي تسلم من خطر الإغلاق أثناء الأزمة.

لهذا اعتادت معظم الدول رفض اللجوء إلى صندوق النقد الدولي ووجهت العديد من الانتقادات إلى الصندوق والطريقة التي أدار بها أزمة البلدان الناشئة، مما استدعى التفكير جليا في تطوير الصندوق وتحديث آلياته، لعل أهم الانتقادات التي وجهت له ما يلي:

¹-رشيد بوكساني، معوقات الأسواق المالية العربية وسبل تفعيلها، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005-2006. ص 160.

²- لتفاصيل أكثر ارجع إلى: إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، مرجع سابق، ص 147.

- لم يتوقع الصندوق الأزمة ولم ير أي بوادر لها، وقد فشل في الحد من السلوك الذي يتسم بالمخاطرة من جانب الأسواق الناشئة وما قبله من إقراض محاطر من جانب البلاد الصناعية. وذلك عن طريق الفشل في توضيح النتائج التي يمكن أن تترتب عن سلوك الطرفين وإقناعهما بإتباع سياسات وإجراءات أكثر حيطة وحذرا. فمثلا في تقريره السنوي لسنة 1997 أشاد مدراء الصندوق بقوة الأداء الاقتصادي التايلاندي بتسجيل ثبات في مؤشرات الاقتصاد الكلي السليمة¹؛

-عندما لجأت البلاد المتضررة إلى الصندوق زادت الأمور سوءا، لقد تجاهل الصندوق الأساسيات الاقتصادية وطالب البلاد -مقابل تقديم العون المالي- بتطبيق سياسات مالية ونقدية انكماشية في ظروف تقضي في نظر الكثيرين أن تكون المشورة السليمة هي عكس ذلك، وبذلك أضيفت تكاليف الأزمة وأعبائها لتكاليف مشورة الصندوق الخاطئة²؛

-حملت برامج الصندوق التي أعدت لمواجهة الأزمة قائمة طويلة من الإصلاحات الهيكلية طويلة الأمد، والتي تعدت مجال السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي، لتشمل أيضا كثيرا من القضايا الحساسة اجتماعيا وسياسيا. وكثيرا من هذه السياسات لم تكن لها علاقة مباشرة وواضحة بعلاج الأزمة القائمة ولم تكن ضرورية لتسهيل تجديد علاقة البلاد المتضررة بأسواق رأس المال. إن الإصرار على تنفيذ هذه الإصلاحات الشاملة وسط أزمة اقتصادية خانقة يزيد من حدة الأزمة ويمكن أن يؤدي بعضها إلى إضعاف الاقتصاديات في الأمد الأطول³.

2- أزمة الرهن العقاري أو الأزمة المالية العالمية 2008:

بدأت الأزمة مع عجز العائلات الأمريكية ذات الدخل المحدود عن تسديد أقساط القروض التي استفادت منها لشراء مساكنها الخاصة وهي قروض منخفضة الجودة، قصر المقترضون في سداد قيم الفوائد السنوية (بمعدل ثابت) طيلة الثلاث سنوات الأولى (أو الخمس سنوات أحيانا) ليقوموا بعدها بسداد أقساط القرض وفوائده بمعدلات متغيرة، يتم مراجعتها دوريا تبعا للمعدل المطبق من طرف المصرف المركزي. لكن ما أخلط الأوراق هو قيام المصرف المركزي برفع سعر الفائدة بشكل مستمر من 1% سنة 2004 إلى 5.25% سنة 2006 أخذوا بعين الاعتبار المؤشرات الاقتصادية للتضخم والنمو، مما أدى إلى زيادة معدلات الفائدة

¹ - محمد الفنيش، البلاد النامية والأزمات المالية العالمية، مرجع سابق، ص 25.

² - olivier Cassard, le sphère financière contre l'économie réelle, op cit, p43.

³ - محمد الفنيش، مرجع سابق، ص 25.

المطبقة على المقترضين، وبالتالي زيادة قيمة الأقساط الدورية الواجب دفعها للبنوك و نتج عن ذلك توقف العديد من المقترضين عن دفع مستحقاتهم¹. فقد انتفخت الفقاعة العقارية حتى وصلت ذروتها فانفجرت في سنة 2007، حيث هبطت أسعار العقارات ولم يعد الأفراد قادرين على سداد ديونهم حتى بعد بيع عقاراتهم المرهونة. وفقد أكثر من مليوني أمريكي ملكيتهم لمساكنهم، ونتيجة لتضرر المصارف الدائنة بسبب عدم سداد المقترضين قروضهم هبطت قيم أسهمها في البورصة وأعلنت شركات عقارية عديدة عن إفلاسها. فاندلعت بذلك أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية وتحولت من أزمة مالية إلى أزمة اقتصادية إلى أزمة مالية واقتصادية عالمية بسبب ارتباط السوق الأمريكي بالأسواق العالمية.

إدارة الأزمة المالية العالمية 2008: في إطار البحث عن حلول، تم اتخاذ عدد من الإجراءات والمعالجات في مختلف الدول خصوصا في الدول الصناعية المتقدمة، وقد تفاوت عمق هذه الإجراءات ومداها بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان والصين وروسيا خاصة، وفقا للظروف الخاصة بكل منها ومنظور كل منها إلى الأزمة. وأبرز هذه التدابير الخطة الأمريكية التي صاغها وزير الخزانة الأمريكية "هنري بولسون"² وتقوم هذه الخطة على شراء ديون هالكة بقيمة 700 مليار دولار تكون مرتبطة بالرهن العقاري، مساهمة الدولة في رؤوس أموال وأرباح الشركات المستفيدة من هذه الخطة بما يسمح بتحقيق أرباح إذا تحسنت ظروف السوق، منح إعفاءات ضريبية تبلغ نحو مائة مليار دولار للطبقة الوسطى والشركات، رفع سقف ضمانات المودعين من مائة ألف إلى 250 ألف دولار لمدة عام واحد، المطالبة بتشديد الرقابة على عمل المؤسسات المالية ومحاسبة المسؤولين عن الأزمة، التنسيق مع السلطات والمصارف المركزية لدول أخرى لوضع خطط مماثلة. وتعد هذه الخطة أكبر تدخل حكومي في الأسواق المالية منذ أزمة الكساد الكبير. أما على الصعيد الدولي فقد اختار قادة الدول الرأسمالية الأساسية في المحصلة قرار التدخل لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، برصد مليارات الدولارات لإعادة الدورة المالية والاقتصادية إلى مسارها قبل الأزمة. مثلا أقرت مجموعة العشرين في قمته بلندن أبريل 2009 خطة لإنعاش الاقتصاد العالمي من خلال زيادة حجم موارد صندوق النقد الدولي بمقدار ثلاث أضعاف لتصل إلى 750 مليار دولار، بالإضافة إلى 250 مليار دولار

¹ -، نفس المرجع السابق.

² - من مواليد 1946 ، رجل أعمال أمريكي ، رئيس سابق للبنك الأعمال الأمريكي "غولدمان ساش"، عين من طرف الرئيس الأمريكي بوش في منصب أمين الخزانة الأمريكية في ماي 2006.

² -لمزيد من التفاصيل ارجع إلى عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية والمصرفية العالمية، مرجع سابق، ص: من 337 إلى 334.

دعم مخصص جديد لحقوق السحب الخاص وتقدّم 100 مليار دولار على الأقل إقراض إضافي عن طريق المصارف التنموية متعددة الأطراف. كما تضمنت الخطة 250 مليار دولار لدعم التمويل التجاري مع رفض الحماية وتشجيع التجارة العالمية والاستثمار، وكذا استخدام الموارد الإضافية من مبيعات الذهب بصندوق النقد الدولي من أجل تمويل الدول الأفقر لتمثل برنامجاً إضافياً قيمته 1.1 تريليون دولار لدعم استعادة الائتمان والتنمية والوظائف في الاقتصاد العالمي¹. وقد أظهرت هذه الخطة نوعاً من التضامن الدولي في مواجهة الأزمة الاقتصادية، كما شكلت نتائج القمة تعزيزاً لدور الدولة في إنقاذ اقتصادياتها من آثار انفلات قوى السوق وعدم عدالتها في توزيع الدخل، وينظر إلى هذا الأمر على أنه تحول واضح عن النموذج الليبرالي المتوحش المنفلت من أية ضوابط و رقابة.

ثالثاً: حوكمة مالية عالمية لإدارة أزمات مستقبلية:

الملاحظ أن الأزمات التي تحدث كل عشرية 1987، 1997، 2007 وإن غلب على كل منها صفة معينة، كأزمة العملة وسعر الصرف أو الأزمة المصرفية أو الأزمة المفتعلة، وإن ارتبطت أيضاً بسوق النفط أو سوق العقار، إلا أنها كانت أزمات شاملة ونظامية، انتقلت بفعل أثر العدوى من قطاع إلى آخر وتعمت داخل الاقتصاد الواحد وبين الدول. وبينت الأزمة المالية الآسيوية مساهمة المؤسسات الدولية ومنها صندوق النقد الدولي في تفاقم الأزمة وانتشار العدوى، كما بينت الأزمة المالية العالمية لسنة 2007 محدودية دور المؤسسات المالية والنقدية الدولية وضعف مستويات أدائها فيما يتعلق بالإنذار المبكر التحذيري من الأزمات، ولتدارك هذا الفشل وضعت مجموعة العشرين أولوية لإصلاح هذه المؤسسات لتمكينها من لعب الدور المنوط بها في المستقبل. من خلال التعاون والتنسيق بينها من خلال حوكمة عالمية، هدفها الرئيسي هو إصلاح المالية العالمية من خلال وضع قواعد وأسس موحدة تمنع حدوث أزمات في المستقبل.

الحوكمة الاقتصادية العالمية: فرض هذا المصطلح نفسه مؤخراً في النقاشات العالمية، وهو يبحث في تحديد العديد من الممارسات والقواعد لتنظيم العولمة. حيث وإلى غاية 1990، كانت هذه المسألة محصورة بين الدول القوية، لكن وبعد نهاية الحرب الباردة تغيرت النظرة وتبين ضرورة تحويل المسألة إلى مستوى المؤسسات العالمية للتنظيم الاقتصادي.

¹ - نص بيان القادة المشاركون في قمة لندن، 2 أبريل 2009 نقلاً عن: محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد خميس، الأزمات المالية، مكتبة الجامعة، الشارقة وإثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010، ص 109-110.

تصف الحوكمة الاقتصادية القواعد التي تنظم دور الدولة والقطاع الخاص لتسمح من جهة بتأمين إدارة سليمة، شفافة وكفؤة للحياة الاقتصادية، ومحاربة الفساد والرشوة من جهة أخرى. وتعني تحديد "قواعد اللعبة" التي تسمح بتدخل كل من المتعاملين الاقتصاديين العام والخاص في كافة الاقتصاد العالمي، والتي تؤثر بطريقة حاسمة على سلوك هؤلاء المتعاملين وتكاليف المعاملات الاقتصادية والمالية. وهي مع الحوكمة السياسية والمدنية تشكل أحد ركائز ما يعرف "بالحوكمة الجيدة"¹.

مبادئ الحوكمة الاقتصادية: قواعد الحوكمة الجيدة تتعلق بعمل الدولة (الحوكمة الاقتصادية العامة) وطريقة عمل القطاع التجاري الخاص (الحوكمة الاقتصادية الخاصة)، وكلاهما يغطي العديد من الميادين وبداخليهما عناصر مترابطة للغاية، نذكر منها²:

الحوكمة الاقتصادية العامة: يمكن تحديد مبادئ الحوكمة الاقتصادية على مستوى عام من خلال:

- إدارة سليمة، مسؤولة وشفافة للمالية العامة والمؤسسات الحكومية والخدمات العامة؛
- إنشاء نظام ضريبي وجمركي شفاف، منصف وفعال، بما فيه التقرير عن الربح الاقتصادي (الصناديق السيادية للأجيال)؛
- سلامة النظم النقدية والمالية؛
- تنظيم بسيط وفعال لبيئة الأعمال والمؤسسات (القانون الإداري، التراخيص، قانون العمل، قانون الملكية، قانون المالية، الإطار القانوني للاستثمار، إطار الإفلاس والمحاكم التجارية)؛
- تعزيز قواعد الشفافية في المؤسسات التي تحكم التجارة الداخلية والخارجية؛
- إرساء قواعد الشفافية في مؤسسات تسيير القطاع العام من أجل المساءلة.

الحوكمة الاقتصادية الخاصة: يمكن تقسيمها إلى:

- **المسؤولية الاجتماعية للشركات:** بدمج معايير اجتماعية، بيئية واقتصادية في مهام المؤسسات على أساس طوعي في تفاعلاتهم مع أصحاب المصلحة.

1-C:\Users\seco-ado\AppData\Local\Temp\fsc.client\dav\Factsheet_Brochure

Gouvernance Economique_F.doc .2015/04/24 تاريخ الإطلاع

2-C:\Users\seco-ado\AppData\Local\Temp\fsc.client\dav\Factsheet_Brochure

Gouvernance Economique_F.doc .2015/04/24 تاريخ الإطلاع، p6&7.

➤ **حوكمة المؤسسات:** خلال تحديد ما يلي: حقوق المساهمين، المعاملة المتساوية بين المساهمين، مسؤولية مجلس الإدارة ومهام مختلف أصحاب المصلحة، الشفافية وتوزيع المعلومة، شفافية المحاسبة والمالية وأنظمة الامتثال ومكافحة الفساد.

الحوكمة المالية العالمية: يراد بالحوكمة المالية التنظيم والإشراف ومراقبة المؤسسات المالية، والحوكمة المالية المثالية هي عملية للقيادة التعاونية تجمع مع الحكومات والوكالات العامة متعددة الأطراف والمجتمع المدني، لتحقيق أهداف مقبولة لدى الجميع. وهي توفر توجيهها استراتيجيا ثم تحشد الطاقات الجماعية لمواجهة التحديات العالمية، ولكي تكون فعالة ينبغي أن تكون شاملة ودينامية وقادرة على تخطي الحدود والمصالح القومية والقطاعية. وينبغي أن تعمل من خلال القوة الناعمة وليس المتصلبة، كما ينبغي أن تكون أكثر ديمقراطية من النظم الاستبدادية وأكثر انفتاحا من الناحية السياسية من النزعة الديمقراطية.

مؤسسات الحوكمة المالية العالمية:

مجموعة العشرين: مجموعة العشرين* (G-20) هو منتدى لتعزيز التعاون والتنسيق الدوليين بين الاقتصاديات العشرين الرئيسية المتقدمة والأسواق الناشئة. برز دور مجموعة العشرين على الساحة خلال الأزمة المالية العالمية 2008-2009 والآن هو المنتدى الرئيسي للتعاون الاقتصادي الدولي.

مجلس الاستقرار المالي: تم إنشاء منتدى الاستقرار المالي سنة 1999، بعد حدوث الأزمة الآسيوية من قبل مجموعة السبعة (G7) من أجل التعاون لتبادل المعلومات بين السلطات الرقابية، البنوك المركزية والمنظمات. لمنتدى الاستقرار المالي أمانة على مستوى بنك التسويات الدولية، ضمت عند تأسيسه محافظي البنوك المركزية للدول السبعة وهولندا وأهم الدول الناشئة مثل أستراليا، هونج كونج، وسنغافورة. طالبت مجموعة العشرين ردا على الأزمة المالية العالمية لسنة 2007 بتوسيع أعضائه ليضم جميع أعضاء المجموعة، وبعدها في قمة لندن أبريل 2009 قررت المجموعة تحويله إلى مجلس الاستقرار المالي، وتكليفه بمهام جديدة في ميدان التعاون الدولي والتنسيق بين المنظمات المقترحة للدول الأعضاء، حيث يقوم بإبلاغ المجموعة بصورة منتظمة بكل أنواع المقترحات في مجال الاستقرار المالي العالمي. يعتبر تحويل منتدى الاستقرار المالي إلى مجلس الاستقرار المالي خطوة إيجابية لزيادة التكامل في عملية التعاون على الصعيد العالمي، خاصة وأنه

*-يشمل G20 الأرجنتين، أستراليا، البرازيل، كندا، الصين، فرنسا، ألمانيا، الهند، إندونيسيا، إيطاليا، اليابان، المكسيك، روسيا، المملكة العربية السعودية، جنوب أفريقيا، كوريا الجنوبية، تركيا، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وكذلك الاتحاد الأوروبي (EU). أنشئت في عام 1999،

صحح المفهوم الخاطئ الذي يرى بأن مصدر اللإستقرار المالي أساسا هو البلدان الناشئة والتي من أجلها تقوم البلدان المتقدمة بوضع القواعد لحماية بقية دول العالم. وقد تم الاعتراف بمجلس الاستقرار المالي كرابطة في ظل القانون السويسري في جانفي 2013.

يتولى مجلس الاستقرار المالي المسؤولية في صياغة السياسات والمعايير الرقابية والتنظيمية للقطاع المالي الدولي، وتعزيز التعاون والتقييم الدوليين للتغلب على مواطن ضعف النظام المالي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي بعد التوقيع على رسالة مشتركة، يتولى فيها الصندوق الدور الريادي في رقابة النظام المالي العالمي وتقييم تنفيذ البلدان لهذه السياسات والمعايير الرقابية والتنظيمية للقطاع المالي الدولي.

إصلاح المؤسسات النقدية والمالية الدولية (مؤسسات بريتون وودز): تم اقتراح مجموعة من الإصلاحات لكل من صندوق النقد والبنك الدوليين لتمكينهم من القيام بالدور الجديد لإدارة الأزمات المستقبلية.

صندوق النقد الدولي: كانت سنة 2008 محورية في إصلاح الصندوق وتغيير نظام الحوكمة المتبع فيه وتنظيمه وماليته، وتهدف الإصلاحات إلى إعادة التوازن إلى الحصص لكي تعكس التغيرات العديدة التي طرأت على الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة- لاسيما تنامي الأهمية الاقتصادية لبعض بلدان الأسواق الناشئة- وزيادة أصوات البلدان المنخفضة الدخل في المناقشات التي يجريها الصندوق¹، تطوير وحدة حقوق السحب الخاصة وتحويلها على عملة دولية، وتهدف الإصلاحات إلى تشجيع البلدان الأعضاء على الاستعانة بالصندوق في مرحلة مبكرة، بهدف الحد من احتمالات وقوع الأزمات أو على الأقل تقليص تكاليفها النهائية. ويشمل إصلاح نظام الحوكمة للصندوق أيضا تغييرات في سياسة الصندوق بشأن الشفافية من خلال زيادة مقدار المعلومات المتاحة ودرجة حداتها بنشر معظم الوثائق القطرية، وتوسيع نطاق الوثائق لتشمل التقارير بصحة القطاع المالي في البلدان الأعضاء، إتاحة الوثائق المحفوظة للاطلاع العام، إلى جانب اتخاذ تدابير لتعزيز مساءلة الصندوق. كما أجرى الصندوق في أعقاب الأزمة المالية العالمية 2008 إصلاحا شاملا لنظام الإقراض السائد من أجل مساعدة بلدانه الأعضاء على تجاوز الأزمة. وأقر عملية إصلاح شاملة لكيفية الإقراض من موارده تقوم على زيادة حجم القروض وتطويع شروطها حسب قوة كل بلد عضو.

¹ -الحوكمة والتنظيم والماليات، صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي 2008، الفصل 5، ص61، متاح بصيغة pdf على الموقع

البنك الدولي: عمد البنك الدولي إلى اتخاذ جملة من الإصلاحات التي تهدف في مجملها إلى رفع كفاءته في الأداء وزيادة فعاليته التنظيمية، بما يدعم مساعي تحقيق الاستقرار والنمو للنظام الاقتصادي العالمي شأنه في ذلك شأن صندوق النقد الدولي، وتمثلت هذه الإصلاحات في زيادة حقوق التصويت للبلدان النامية والسائرة في طريق التحول إلى اقتصاد السوق، رفع القدرات المالية للبنك الدولي، ترسيخ مبادئ الحوكمة من خلال تعزيز الشفافية وتدعيم المساءلة والتوجه نحو تحقيق النتائج والارتقاء بالأداء.

تعزيز دور البنوك المركزية في إدارة الأزمات المالية العالمية: تعد السنوات السابقة للأزمة المالية العالمية لسنة 2007 بالعصر الذهبي للبنوك المركزية، وهو ما يعرف بـ"الاعتدال الكبير" حيث حققت انخفاضا في معدلات التضخم (حيث في الاقتصاديات الصناعية كان يقع بين 2% و3%) وثباتا في معدلات نمو. لكن ما حدث بسبب هذه الأزمة المالية العالمية بين أن الإستقرار النقدي لا يضمن الإستقرار المالي، فقد وجدت البنوك المركزية نفسها في قلب الأزمة، وألقي عليها اللوم بسبب سياساتها وإجراءاتها التي قادت العالم إلى هذه الأزمة. و في نفس الوقت لعبت دورا هاما في معالجة الأزمة من خلال تخفيض معدل فائدتها القيادية، توفير السيولة وضخ الأموال لمواجهة أزمة الديون السيادية في أوروبا. لقد تدخلت لحماية النظام المالي من الانهيار وهي بذلك جزء من المشكلة وأيضاً جزء من الحل، مما استدعى إعادة النظر في صلاحيات البنوك المركزية من خلال مدها إلى أبعد من ضمان استقرار الأسعار. كما كانت عليه في فترة الاعتدال الكبير، لتشمل التنظيم والرقابة المصرفيين والإستقرار المالي والحيلولة دون حدوث فقاعات أسعار الأصول. وقد ساهمت الأزمة المالية 2008 في تعاون البنوك المركزية، من خلال تقنية مبادلة العملات الأجنبية* التي تهدف إلى توفير السيولة للبنوك الأجنبية، كما قامت البنوك المركزية بالتنسيق بينها من أجل تخفيض خطر العدوى المالية وذلك بتوحيد معدلات الفائدة القيادية، حيث قام كل من البنك المركزي الأمريكي، الإنجليزي، الأوروبي، الكندي، السويسري، والسويدي بتخفيض معدلاته القيادية بنصف نقطة في أكتوبر

*- في الحالات العادية لا تسمح اللوائح التنظيمية للبنوك المركزية بتوفير السيولة للبنوك الأجنبية العاملة في منطقتها، للتغلب على هذا العائق بادر مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بالتنسيق مع البنوك المركزية الحليفة بوضع برنامج مبادلة العملات أساسه أن يقوم المصرف المركزي بفتح حسابات لبقية البنوك المركزية مقيمة بعملة تستعمل لتوفير السيولة لبنوكها التي تعمل في بلده، ففي ديسمبر 2007 قام المصرف الفيدرالي الأمريكي بفتح حسابات للبنك المركزي الأوربي و البنك المركزي السويسري بالدولار الأمريكي، وبالتالي استطاعت هذه الأخيرة الاستجابة لمتطلبات السيولة لبنوكها التي تعمل في الولايات المتحدة الأمريكية.

2008. وقد وضعت لجنة بازل للسلامة المصرفية من خلال اتفاقيتها بازل3 مجموعة من التدابير لتمكين البنوك المركزية من إدارة الأزمات المالية منها:

تحسين جودة وكمية وشفافية قاعدة رأس المال وتعزيز المتطلبات الكمية من رأس المال: وذلك من خلال تطبيق معدل كفاية رأس المال لبازل3.

التحكم في الرفع المالي: أدخلت بازل3 نسبة جديدة لرأس المال توصف بالبسيطة والشفافة ومقياس غير مستند إلى المخاطر مكمل بمصدقية متطلبات رأس المال المرتكزة على المخاطر تهدف إلى¹:

- الحد من تراكم أثر الرفع المالي في القطاع المصرفي، المساهمة في تقدير عملية انقلاب الرافعة ذات الأثر السلبي على القطاع المصرفي والاقتصاد ككل؛
- استكمال متطلبات رأس المال المحسوبة بالمخاطر بإجراء أسهل ليس له علاقة بالمخاطر يهدف إلى تحقيق الأمان؛
- توفير حماية إضافية ضد خطر النموذج* وخطر القياس (backstop).

والنسبة المقترحة حددت ب3% أي أن مجموع عروض المصرف (الميزانية و خارج الميزانية) لا يمكن أن تتجاوز 33 مرة رأس المال الشريحة 1 له.

اختبارات التحمل أو الضغط: اختبار التحمل هو أداة هامة تستخدمها المصارف لإدارة المخاطر الداخلية، وذلك من خلال إطار كفاية رأس المال بازل2، وقد ركزت بازل3 على هذه الأداة من خلال إلزام المصارف على وضع برنامج شامل لاختبار ضغط خطر الطرف المقابل، باستخدام تقنيات مختلفة لتقييم قدرته على مواجهة الانكشاف في ظل الأوضاع وظروف عمل صعبة وقياس أثر هذا الانكشاف على مجموعة المؤشرات المالية للمصرف، هذه الاختبارات يجب أن تشمل احتمال وقوع صدمة شديدة عندما تتغير العلاقات بين

¹-Basel committee, Basel II, a global regulatory framework of banking systems, op cit,p67.

*-أدخلت بازل 2 تطورات كبيرة في مجال قياس المخاطر خاصة فيما يتعلق بإمكانية المصارف استعمال النموذج الداخلي، مما أدى إلى ظهور مخاطر جديدة، منها خطر "قياس أكبر للمخاطر"، وصعوبة النموذج زادت من مخاطر عدم تماثل المعلومات بين المصارف والهيئات الإشرافية مما قاد إلى إنشاء مخاطر النموذج مما تسبب في ضعف تقدير المخاطر الحقيقية.

عوامل الخطر¹. توفر الاختبارات لإدارة المصرف مؤشرا على مستوى مناسب من رأس المال اللازم لتحمل تدهور الأوضاع الاقتصادية.

التحكم في الخطر النظامي: من خلال وضع متطلبات إضافية في رأس المال، وتعزيز الرقابة على المؤسسات ذات الأهمية النظامية التي تعرف بأنها المؤسسات التي في حالة فشلها تؤثر بصورة بالغة على مجمل النظام المالي ويمتد أثرها إلى الاقتصاد الحقيقي، خاصة فيما يتعلق بحجمها، تعقيدها وترابطها، كما على البنوك المركزية تحديد المؤسسات ذات الأهمية النظامية محليا، وإجبارها على وضع خطط وقائية لاستعادة النشاط في حالة الفشل.

الخاتمة:

- الأزمات الاقتصادية مرتبطة بالدورة الاقتصادية منها أزمات النظام النقدي الدولي، الطاقة، المواد الخام، الدين الخارجي، الغداء، والبيئة.
- الأزمات المالية هي تدهور أو انخفاض مفاجئ في طلب المستثمر على الأصول المالية التي تلعب دورا هاما في الاقتصاد القومي.
- تظهر الأزمة المالية في شكل أزمة للعملة وأسعار الصرف، أزمة الأزمة المصرفية وأزمة أسواق المال وأزمة الديون والازمة التوأم.
- العولمة المالية هي نوع أو جزء من العولمة الاقتصادية تخص الجانب المالي والمصرفي. العولمة المالية تعني تحرير الأسواق المالية والنقدية العالمية من كافة القيود والحواجز، والسماح لحركات رؤوس الأموال بالتدفق عبر دول العالم فتجعل الأسواق المالية المحلية والعالمية مترابطة ومتكاملة ليبدو العالم بأسره كأنه سوق واحدة.
- بينت أزمة الأسواق الناشئة فشل النموذج (النمطي) لصندوق النقد الدولي في إدارة الأزمات.
- تحولت الرهن العقاري الأمريكية من أزمة مالية إلى أزمة اقتصادية إلى أزمة مالية واقتصادية عالمية بسبب ارتباط السوق الأمريكي بالأسواق العالمية.
- تمت إدارة الازمة المالية العالمية 2008 من خلال تعزيز دور الدولة في إنقاذ اقتصادياتها من آثار انفلات قوى السوق وعدم عدالتها في توزيع الدخل.

¹-Comité de bale sur le contrôle bancaire, Bale III : disposition réglementaire mondial visant à renforcer la résilience des établissements et systèmes bancaires, BRI, suisse, decembre 2010,p41

- أفرزت أزمات العولمة على ضرورة التعاون الدولي لإدارة الازمات الاقتصادية من خلال حوكمة مالية عالمية.
- تمارس الحوكمة المالية العالمية بقيادة مجموعة العشرين، من خلال التنسيق بين مجلس الاستقرار المالي العالمي والمؤسسات المالية والنقدية.
- ضرورة اصلاح المؤسسات النقدية والمالية الدولية لإستعاب المتغيرات الاقتصادية.
- تلعب البنوك المركزية دورا هامة في إدارة الازمات المالية والاقتصادية المستقبلية من خلال تطبيق مقترحات بازل 3 للسلامة المصرفية.

قائمة المراجع:

1. أسامة قاضي، صاموئيل عبود، الأزمة الرأسمالية المعاصرة، دار الفكر، سوريا، 2012.
2. أنور محمد النقيب، الإطار الفكري للأزمات الاقتصادية، مجلة شؤون اجتماعية، الإمارات العربية، 2010، العدد 107.
3. جواد كاظم البكري، فخ الاقتصاد الأمريكي الأزمة المالية 2008، مركز همو رابي للنشر والتوزيع، بغداد، العراق، ط 1، 2011.
4. رشيد بوكساني، معوقات الأسواق المالية العربية وسبل تفعيلها، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005-2006.
5. سامح سعيد عبود، في جذور الأزمة الاقتصادية العالمية، مركز المحروسة للنشر والخدمات والمعلومات، مصر، 2010.
6. سعد ساهي عباس، سلمان عبد الله سلمان، الأزمة المالية العالمية (المفهوم، الأسباب والآثار) من وجهة نظر المدارس الاقتصادية المختلفة أزمة 2007-2008 نموذجا، مجلة السياسة الدولية، جامعة المستنصرية، العدد 2، 2012، العراق.
7. عبد الأمير السعد، العولمة مقارنة اقتصادية، العولمة والنظام الدولي الجديد، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2004.
8. عبد الحكيم مصطفى الشرفاوي، العولمة المالية وإمكانية التحكم، دار الفكر الجامعي، مصر، 2003.

9. عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، الدر الجامعية، مصر، 2009.
10. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدر الجامعية، مصر، 2005.
11. عمر خضيرات، عبد السلام نجادات، الأزمة المالية العالمية (الآثار والمسببات)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة الثامنة، العدد 27، 2010.
12. عمر يوسف عبد الله عباينه، الأزمة المالية المعاصرة-تقدير اقتصادي إسلامي-، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2011.
13. ماجده أحمد شلبي، مستقبل الصناعة المصرفية الإسلامية في ظل التحديات الدولية، المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر حول المؤسسات المالية الإسلامية، كلية الشريعة والقانون، جامعة الامارات العربية المتحدة، 2005.
14. محمد الفنيش، البلاد النامية والأزمات المالية العالمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية، 2011.
15. محمد سعيد محمد الرملاوي، الأزمة الاقتصادية العالمية إنذار للرأسمالية ودعوة للشريعة الإسلامية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2011.
16. محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد خميس، الأزمات المالية، مكتبة الجامعة، الشارقة وإثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
17. نعيم إبراهيم الظاهر، إدارة الأزمات، علم الكتاب الحديث، الأردن، ط 1، 2009.

18. Basel committee, BasellII, a global regulatory framework of banking systems

19. Comité de bale sur le contrôle bancaire, Bale III : disposition réglementaire mondial visant à renforcer la résilience des établissements et systèmes bancaires, BRI, suisse, decembre 2010.

20. olivier Cassard, le sphère financière contre l'économie réelle,

-
21. Robert Boyer, Mario Dehove et Dominique Plihon, crises financières, conseil d'analyse économique, la documentations françaises, Paris, 2004.
22. Stijn Claessens and M. ayhan kose, Financial crises, explanations, types and implications, international monetary fund, 2013